

لنشر الفوري
4 أبريل 2011م

قائد الوحدة العسكرية يقول بأنه تلقى أوامر باستمرار أعمال التجريف بالرغم من تشكيلها خطرًا على حياة المدنيين

المحاكمة تسلط الضوء على مسؤولية إسرائيل في قتل متظاهرة مسالمة

(حيفا، إسرائيل – 4 أبريل 2011م) - قال قائد وحدة الجرافة العسكرية التي قتلت راتشيل كوري في شهادته أمام محكمة حيفا يوم الأحد الماضي أنه تلقى تعليمات بمواصلة أعمال التجريف بالرغم من تشكيلها خطرًا على حياة المدنيين في المنطقة ومن ضمنهم عدد من المتضامنين الأجانب الذين لم يتمكن الجيش من تفريقهم.

أدلى الضابط بشهادته في المحكمة تحت المعرف النقيب (س.ر) وقال أنه طلب الإذن بوقف عمليات الهدم في اليوم الذي قتلت فيه راتشيل لأنه رأى أنها قد تتسبب في إيذاء المدنيين في المنطقة ولكنه تلقى أوامر بمواصلة العمل.

تعليقًا على هذه الشهادة قال حسين أبو حسين محامي عائلة كوري: "الشهادة التي استمعنا إليها اليوم تمثل دليلًا جديدًا على فشل الجيش الإسرائيلي في اتخاذ أي من الإجراءات الضرورية والمنطقية لحماية راتشيل وتجنب موتها بهذا الشكل المأساوي الذي كان بالإمكان تفاديه، كما تبرهن على عدم صلاحية التحقيقات التي تجريها النيابة العسكرية والتي تهدف وبشكل منهجي كما كان الحال في قضية راتشيل إلى تبرئة ساحة الجيش الإسرائيلي من أي تبعات قانونية. بالرغم من مضي ثماني سنوات على الحادثة، وبالرغم من جدار السرية الذي أقامته الحكومة الإسرائيلية حول كل ما يتعلق بالحادثة وانعدام الشفافية في التحقيقات العسكرية ما زلنا نكتشف حقائق جديدة حول مقتل راتشيل."

يذكر أن راتشيل هي طالبة أمريكية وناشطة لحقوق الإنسان دهستها جرافة عسكرية إسرائيلية من طراز كاتربيلار (D9R) في السادس عشر من مارس 2003م بينما كانت تتظاهر سلميًا ضد هدم البيوت الفلسطينية في رفح.

وفي اليوم الذي قتلت فيه راتشيل اتصل النقيب (س.ر) بقيادة الجيش الإسرائيلي وقال أن "شيئًا ما من الجرافة سقط على راتشيل." ولكنه اعترف في المحكمة بأنه لم يرى ما جرى في اللحظة التي أصيبت فيها راتشيل وأن ما ذكره في اتصاله كان مجرد فرضية. وأضاف أنه رأى جسد راتشيل بعد أقل من دقيقة من الحادثة، وأنه كان واضحًا من الآثار على الأرض أن الجرافة قد أصابت راتشيل.

وتؤيد شهادة النقيب (س.ر) حول مكان جسد راتشيل بعد إصابتها إفادات الشهود العيان من المتضامنين الدوليين وإفادة سائق الجرافة الذين أكدوا أنه وبعد أن تراجعت الجرافة كان جسد راتشيل موجودًا بين الجرافة والتلة الترابية التي كانت الجرافة تدفعها. هذه الإفادات تطرح علامات استفهام حول شهادة مرافق قائد الجرافة والموقف المعلن للدولة بأن جسد راتشيل كان خلف التلة الترابية وليس بينها وبين الجرافة. بالإضافة إلى ذلك أكد النقيب (س.ر) أن الصور التي التقطها المتظاهرون اللذين شهدوا الواقعة هي صور دقيقة للموقع ولمكان جسد راتشيل بعد إصابتها.

بعض النقاط الأخرى من الشهادات في الجلسة:

- شهد النقيب (س.ر) بأن التعليمات الميدانية للوحدة تستوجب توقف الجرافة في حال تواجد مدنيين على مسافة أقل من خمسة أمتار منها. وقد أفاد الشهود العيان من المتضامنين الدوليين بأن راتشيل كانت أقرب من ذلك عندما بدأت الجرافة تقدمها نحوها.

- كما أكد النقيب أنه لم يعتقد أن وجود المدنيين في المنطقة كان محظورًا وأنه لم يكن متأكدًا ما إذا كان محل الحادثة "منطقة عسكرية مغلقة" وعلى أية حال فإنه لم تكن لديه الصلاحية لإعلانها كذلك. وأضاف بأنه كان من المحظور تواجد أي أحد بهذا القرب من الجرافة وأنه قد جرت محاولة لتفريق المتظاهرين في وقت سابق من الحادثة وقبل ساعات عديدة ثم توقفت هذه المحاولة بعد فشلها في التأثير عليهم.
- أكد النقيب أن إحدى المجندات كانت تراقب العمليات من خلال كاميرة مراقبة في يوم الحادثة وأنه كان بالإمكان إصدار تعليمات إلى وحدته اعتمادًا على ما رآته.
- أكدت مراجعة النقيب لمقابلة أجراها مع برنامج "عُفا" على القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي على وجود تسجيلات فيديو بحوزة الجيش الإسرائيلي ليوم الحادثة لم تقدمها الدولة للمحكمة كجزء من الأدلة ولم تعرض على محامي عائلة كوري. وكانت المقابلة أفة الذكر والتي أذيعت بتاريخ 5 أبريل 2003م قد تضمنت مقطعًا من تسجيلات الجيش الإسرائيلي للحادثة. وقد أكد النقيب (س.ر) في شهادته أن لدى الجيش تسجيلات إضافية بالرغم من أن محقق النيابة العسكرية الذي ترأس التحقيق في مقتل راتشيل أكد وبشكل قاطع عدم وجود أية تسجيلات أخرى.
- كما أكد النقيب وجود وثيقة مكتوبة تتضمن تعليمات إبعاد المدنيين المتظاهرين في مواقف مشابهة لما حدث يوم مقتل راتشيل. وبالرغم من ذلك أصر محامو الدولة على عدم وجود لائحة التعليمات هذه وهو الأمر الذي يناقض وبشكل مباشر ما ورد في شهادة شاهدتهم (النقيب س.ر) قبل دقائق قليلة.

أما الشاهد الثاني في جلسة يوم الأحد فكان (س.ل) قائد "وحدة الآليات الهندسية الميكانيكية" في 2003م والذي كان قد تقدم بشهادة مكتوبة إلى المحكمة في وقت سابق أشار فيها إلى التعليمات السابق ذكرها وقال: "إن تلك الضوابط لا تنطبق بأي حال من الأحوال على العملية التي كانت تنفذها الجرافة في ذلك اليوم." ولكن في شهادته يوم الأحد أمام المحكمة ناقض نفسه وقال إن الضوابط المتعلقة بعدم عمل جرافات (D9) على مسافة 20 مترًا من المدنيين تنطبق في واقع الحال على ظروف عملها في ذلك اليوم.

وعندما سؤل عن العبر التي أخذت من هذه الحادثة قال أنه وبحسب علمه لم يطرأ أي تغيير على التدريبات التي تلقاها وحدات الجرافات، وأنه وحتى اليوم لم يتم إضافة كاميرات للجرافات لتحسين قدرتها على رؤية منطقة العمل. وأضاف أن الجيش الإسرائيلي جرب استخدام الكاميرات ولكنه وصل إلى نتيجة مفادها أنها ليست مفيدة لأنها تعطب بسهولة ولعدم قدرة قائد الجرافة أو مراقبه على متابعة الكاميرا خلال تنفيذ العمليات. ولكنه قال أن الجيش الإسرائيلي استخدم جرافات تدار بدون سائق ومزودة بكاميرات خلال اجتياح لبنان في سنة 2006م.

شهدت جلسة الأحد حضور ممثلين للسفارة الأمريكية في تل أبيب ومنظمات حقوق الإنسان: محامون بلا حدود ومؤسسة الحق ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش والاتحاد الوطني للمحامين ومنظمة يش دين (متطوعون لحقوق الإنسان).

ستعقد الجلسة التالية يوم الأربعاء 6 أبريل بين التاسعة صباحًا والرابعة عصرًا أمام القاضي عوديد جيرشون بالمحكمة المركزية في حيفا الواقعة في 12 شارع بايلام بحيفا (الطابق السادس) وسيستمع فيها إلى شهادات نائب قائد الكتيبة وقائد الفصيل. ومن المتوقع عقد جلسة أو جلسات إضافية للمحاكمة في تواريخ سيتم إعلانها فور تحديدها.

لمزيد من المعلومات ولمتابعة آخر التطورات وتواريخ الجلسات يرجى زيارة الرابط التالي:

<http://rachelcorriefoundation.org/trial>

برجاء ارسال الاستفسارات الصحفية إلى: press@rachelcorriefoundation.org

أو الاتصال بسارة (حيفا) على هاتف رقم 00972-52-952-2143